Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

تقرير يرصد انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

خلال العام 2016

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

تقرير يرصد

انتهاكات حقوق الانسان

في مصر

خلال العام 2016

يناير\كانون ثاني 2017

e-mail:info@aohr.org.uk

الفهرس :

ملخص تنفيذي _____ 4

مقدمة _____ 7

آلية رصد وجمع البيانات _____ 9

القتل خارج إطار القانون _____ 11

متوفون وقتلى داخل مقار الاحتجاز المصرية _____ 12

قتلى عمليات التصفية الجسدية _____ 13

قتلى في ظروف ملتبسة _____ 14

تنفيذ أحكام إعدام مسيسة بحق معتقل _____ 15

الاعتقال التعسفي _____ 16

إهدار الحق في المحاكمة العادلة _____ 18

آثار العمليات الأمنية في سيناء _____ 20

البلاغات المقدمة للسلطات المصرية حول انتهاكات حقوق الإنسان _____ 24

الخلاصة والتوصيات _____ 25

e-mail:info@aohr.org.uk

ملخص تنفيذي

خلال العام 2016 استمرت السلطات المصرية في ذات المسار التقليدي المبني على القمع وانتهاج كافة ألوان الانتهاكات الحقوقية على مختلف الأصعدة.

بحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون فقد بلغ عدد القتلى خلال فترة رصد هذا التقرير 161 شخصا، في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء، حيث قضى 122 محتجزاً داخل مقار الاحتجاز المصرية المختلفة، منهم 10 محتجزاً قتلوا جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقار احتجازهم، و103 محتجزاً توفوا نتيجة تعريضهم للإهمال الطبي المتعمد في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية، بالإضافة إلى 9 محتجزين توفوا بسبب الفساد المتفشي في إدارات مقار الاحتجاز.

بالإضافة إلى 30 شخصا تمت تصفيتهم أثناء عمليات القبض عليهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، وتوافرت أدلة واضحة في تلك الحالات تؤكد كذب رواية السلطة حول مقتلهم حيث ادعت أنها تمت خلال عمليات اشتباك مسلح، كما قتل 4 أشخاص على يد أفراد أمن إثر خلافات شخصية نشبت بينهم.

وفقاً لعمليات رصد كمي لحالات الاعتقال على خلفية سياسية بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي خلال العام 2016 – 5083 شخصاً، من بين أولئك المعتقلين بلغ عدد القصر الذين تعرضوا للاعتقال 206 قاصراً، بينما بلغ عدد النساء 103 امرأة.

e-mail:info@aohr.org.uk

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن.

على صعيد الأحكام القضائية صدرت أحكام قضائية في 659 قضية على خلفية معارضة السلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 573 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 86 قضية عسكرية.

وبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 8560 شخصاً، منهم 115 قاصر، وقد تم تبرئة 1984 من هؤلاء المحكومين، أي 28.2% من إجمالي عددهم الكلي، بينما حُكم على 6576 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 71.8%، حيث تم الحكم بالسجن المؤبد على 2002 شخصاً، وحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 2060 شخصاً، وحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 1405، وحكم بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات على 927 شخصاً، بينما تم الحكم بالغرامة المالية بمبالغ تراوحت بين ألف جنيهاً و100 ألف جنيهاً على 131 شخصاً، وحكم على 15 شخصاً بأحكام أخرى، بالإضافة إلى الحكم بإعدام 36 شخصاً.

بتاريخ 10 ديسمبر\كانون الأول 2016 أيدت محكمة النقض، حكم الإعدام الصادر ضد عادل محمد إبراهيم الشهير بحباره (41) و بتاريخ 15 ديسمبر\كانون الأول 2016 تم تنفيذ الحكم بحقه.

في عام 2016 لم تتوقف الأجهزة الأمنية عن ملاحقة الصحفيين ففي الأول من مايو من العام 2016 وفي سابقة هي الأولى من نوعها على الإطلاق اقتحمت قوات الأمن المصرية نقابة الصحفيين بوسط القاهرة وقامت بالاعتداء على الصحفيين داخلها وألقت القبض على اثنين منهم وهما عمرو بدر ومحمود السقا لمشاركتهما في الاحتجاج ضد اعتراف مصر بتبعية جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، ثم في 19نوفمبر من ذات العام صدر الحكم لأول مرة بحبس نقيب

e-mail:info@aohr.org.uk

الصحفيين يحيى قلاش وعضوي مجلس إدارة النقابة جمال عبد الرحيم وخالد البلشي سنتين لكل منهم، وكفالة ١٠ آلاف جنيه، في اتهامهم بإيواء مطلوبين أمنيًا داخل مبنى النقابة.

ومنذ الثالث من يوليو/ تموز 2013 تعرض أكثر من 200 صحفي للاعتقال في مصر، أطلق سراح بعضهم بينما يستمر احتجاز 104 صحفيا على الأقل حتى الآن، وصدرت أحكام مختلفة بحق بعضهم منهم 3 صحفيين حكموا بالإعدام بالإضافة إلى إغلاق ومصادرة كل الصحف والقنوات الإعلامية أو المكاتب الصحفية التي لا تسير على هوى النظام .

وفق عملية رصد كمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد خلال العام 2016، وبحسب الرواية الأمنية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 1103، منهم 1005 شخصا قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية والبالغ عددهم 98 قتلوا بصورة عشوائية، بالإضافة إلى اعتقال 1616 شخصاً، منهم 298 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة أنهم مطلوبون أمنياً، بينما اعتقل 1318 شخصاً بدعوى الاشتباه.

مقدمة

ثلاث أعوام ونصف مرت منذ إطاحة الجيش بالرئيس المنتخب ديمقراطيا محمد مرسي في يوليو/ تموز 2013 وحالة حقوق الإنسان في مصرفي إنحدار مستمر، في ظل خطاب إعلامي مليء بالكراهية والعنف ضد المعارضين تشنه وسائل إعلام تابعة أو داعمة للنظام حيث يتم تصوير مسألة حقوق الإنسان كنوع من الترف الفكري والشعارات الفارغة التي لا تصب في مصلحة المجتمع.

القمع بمختلف صوره هو المشروع الوحيد الذي نجح النظام المصري في تقديمه إلى أغلب المصرين حتى من غير المعارضين المحرومين سلفا من أية حقوق بالغطاء الإعلامي المذكور،خلال العام 2016 استمرت السلطات المصرية في ذات المسار التقليدي المبني على القمع وانتهاج كافة ألوان الانتهاكات الحقوقية على مختلف الأصعدة.

عمليات القتل خارج إطار القانون استمرت على ذات النسق فارتفعت أعداد القتلى جراء التعذيب والإهمال الطبي داخل السجون ومقار الاحتجاز المصرية، واستمرت عمليات التصفية الجسدية لمعارضين بعد الإعتقال ثم اختلاق روايات كاذبة حول مقتلهم.

لم تتوقف كذلك عمليات الاعتقال التعسفي والمصحوبة غالبا بتعريض المحتجزين للتعذيب الممنهج والاختفاء القسري وشهدت أعداد من تعرضوا للاعتقال ارتفاعا ملحوظا وفي المقابل استمر انكار النظام لوجود أي معتقل رأي داخل مصر بعد وصم كافة المعارضين بالإرهاب وإلباس قضاياهم لبوسا جنائيا وفق قوانين معيبة سنها ذات النظام.

القضاء المصري شارك في مسيرة القمع بإصدار مئات الأحكام القضائية القاسية التي تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد بحق الآلاف في ظل إهدار تام لحقهم في

المحاكمة العادلة، وشهد العام 2016 تنفيذ حكم الإعدام بحق معتقل جديد بعد إهدار حقه في المحاكمة العادلة.

وفي سيناء استمرت الدولة المصرية في ارتكاب مختلف الجرائم بحق المواطنين حيث استمرت عمليات القتل الممنهج لمواطنين بشكل عشوائي جراء استمرار الجيش المصري في عملياته العسكرية باستخدام الأسلحة الأكثر فتكا والأقل دقة ووصم مئات القتلى بالإرهاب دون أن يُفتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ليصبح كافة مواطني سيناء دون تمييز عرضة للقتل العشوائي، وعرضة لهدم منازلهم، إضافة لعمليات الاعتقال التعسفي والتعريض للاختفاء القسري بدعوى الاشتباه دون أي فرصة للانتصاف القانوني.

لم تشهد فترة الرصد منذ الأول من يناير وحتى نهاية ديسمبر 2016 أي تقدم أو محاولة جادة من قبل السلطات المصرية لتغيير سياساتها القمعية أو مراجعة ممارساتها، في ظل صمت دولي كامل، وتفشي لظاهرة الإفلات التام من العقاب.

الاستمرار في عملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر أمر صعب، في ظل ندرة المعلومات وحالة الخوف المبررة التي يعيشها الضحايا أو ذووهم، بالإضافة إلى حرص النظام المصري على إظهار صورة مكذوبة ومشوهة لحقيقة ما يجري في مصر مدعوما بآلة إعلامية واسعة الانتشار، ليصبح أي نشاط حقوقي أو إعلامي خارجا عن رواية النظام جريمة في نظر القانون المصري بحسب قانون الإرهاب المصري الجديد.

إلا أن إظهار الحقيقة وإجلائها وفق معايير مهنية ومحايدة، بات أمرا لازما ليصب ذلك في صالح إيضاح الحقيقة للرأي العام في داخل مصر وخارجها ولوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته الأخلاقية والقانونية بشكل واضح، والعمل الجاد على إنهاء سياسية الإفلات من العقاب خاصة.

يرصد التقرير بشكل كمي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في العام 2016 في الفترة من أول يناير وحتى نهاية ديسمبر 2016 ويشير إلى إجمالي تلك الانتهاكات ليكمل ما تم رصده في سبع تقارير مماثلة سابقة.

e-mail:info@aohr.org.uk

آلية رصد وجمع البيانات

تم الاعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على الحصر الكمي لتصريحات المسؤولين بالدولة من خلال عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا في الفترة من أول يناير 2016 وحتى آخر ديسمبر 2016.

كما اعتمد التقرير على كافة المعلومات التي جمعتها المنظمة خلال رصدها للأحداث في مصر بشكل يومي من خلال باحثين ميدانين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك من نتاج بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة بعد التأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير قد لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتبرة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوافر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات او ادعاءات لم تعتمد على أدلة او شواهد منطقية، ليكون التقرير على نفس النهج الذي اتبعته المنظمة في الأعداد السابقة في ثمانية إصدارات ربع سنوية متتالية.

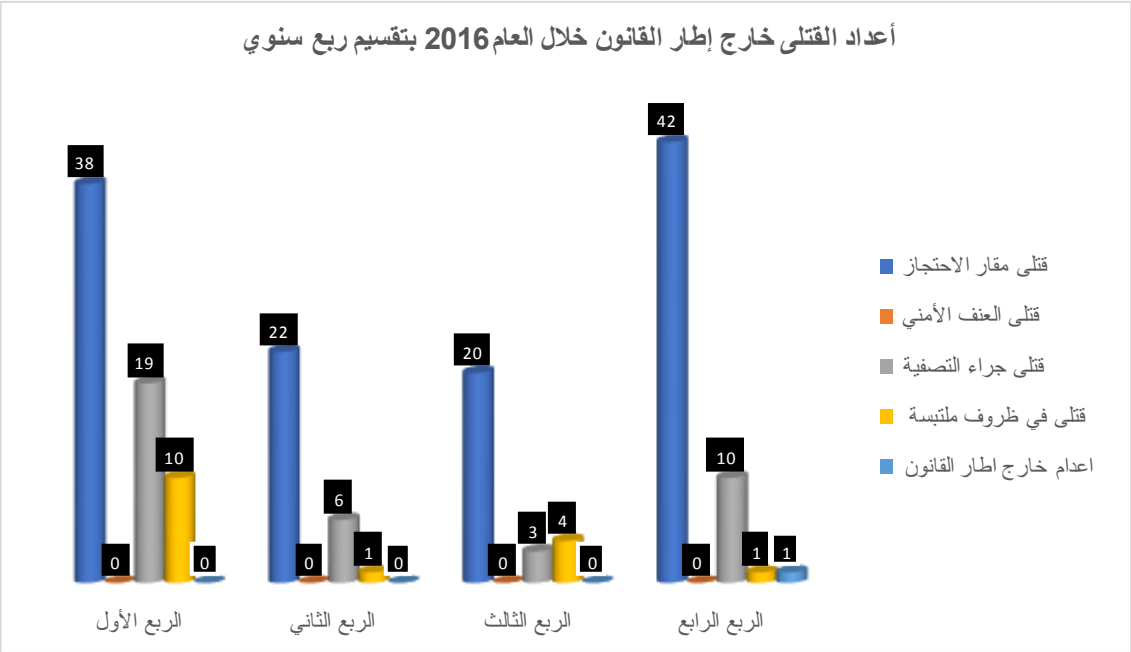

e-mail:info@aohr.org.uk

القتل خارج إطار القانون

بحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون فقد بلغ عدد القتلى خلال فترة رصد هذا التقرير 161 ،سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء التي سيفرد لها بابا مستقلا، وقتل هؤلاء الأشخاص جراء أسباب متعددة ما بين متوفون داخل مقار الاحتجاز المختلفة، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، وقتلى عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، أو قام بها بعض أفراد الأمن بعد نشوب مشادات كلامية بينهم وبين أحد المواطنين، بالإضافة إلى شخص تم إعدامه خارج إطار القانون.

هذا بالاضافة إلى مقتل 16 شخصاً في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية وفاتهم أثناء إلقاء القبض عليهم بينما حاولوا الهرب أثناء القاء القبض عليهم أو بادروا القوات الأمنية بإطلاق النار عليها، في حين أكد ذوو أولئك الأشخاص وشهود عيان أن الأجهزة الأمنية قد قامت بتصفيتهم أثناء أو بعد إلقاء القبض عليهم وتلفيق تلك الاتهامات لهم.

متوفون وقتلى داخل مقار الاحتجاز المصرية

خلال العام 2016، قضى 122 محتجزاً داخل مقار الاحتجاز المصرية المختلفة، منهم 10 محتجزين قتلوا جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقار احتجازهم، و103 محتجزاً توفوا نتيجة تعريضهم للإهمال الطبي المتعمد في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية، بالإضافة إلى 9 محتجزين توفوا بسبب الفساد المتفشي في إدارات مقار الاحتجاز، والذي أدى إلى وفاة بعضهم نتيجة تناول جرعات زائدة من المواد المخدرة أو أطعمة مسممة، أو مقتلهم على أيدي زملائهم المحتجزين بعد نشوب مشاجرات بينهم، أو نتيجة حدوث ماس كهربائي داخل الزنازين.

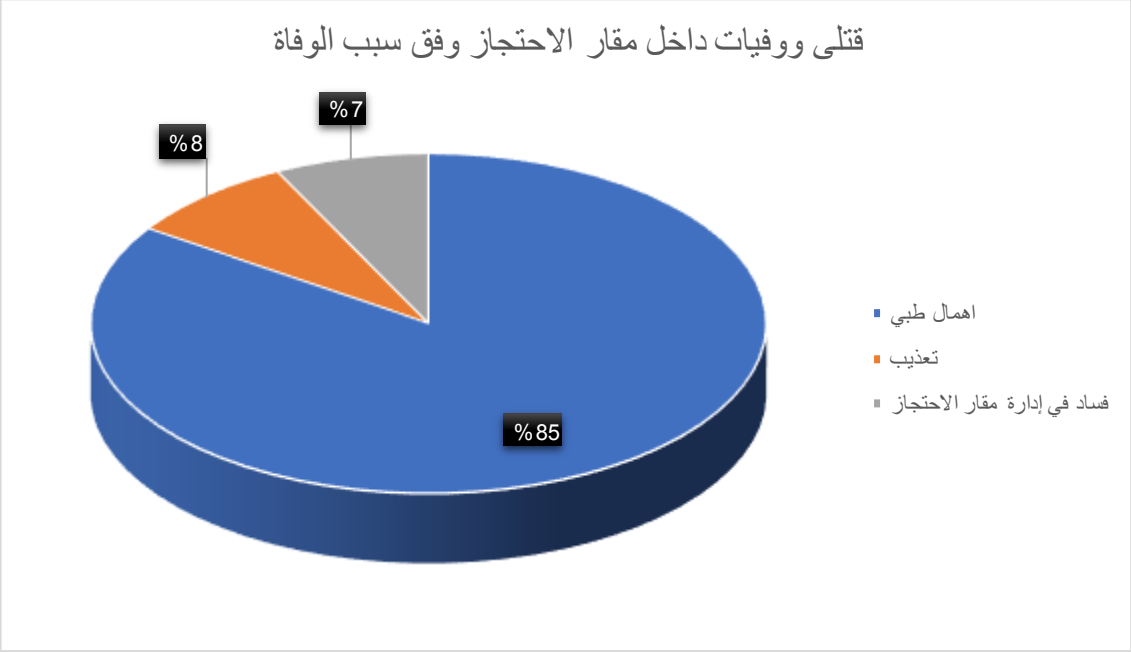

e-mail:info@aohr.org.uk

قتلى عمليات التصفية الجسدية

خلال فترة عمل التقرير بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 38 شخصاً، وذلك أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، وتوافرت أدلة واضحة في تلك الحالات تؤكد كذب رواية السلطة حول مقتلهم حيث ادعت أنها تمت خلال عمليات اشتباك مسلح، وتؤكد أن عمليات قتلهم تمت خارج إطار القانون، كما يتضمن هذا العدد 4 أشخاص قتلوا على يد أفراد أمن إثر خلافات شخصية نشبت بينهم.

قتلى في ظروف ملتبسة

في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى آخر ديسمبر\كانون الأول 2016، تعرض 16 شخصا للقتل في ظروف ملتبسة دون أن تتوافر أي أدلة يمكن من خلالها الوقوف على طبيعة تلك الوقائع، حيث ادعت الداخلية كالعادة وفاتهم أثناء تنفيذهم لبعض العمليات الإرهابية، في حين أكد ذوو أولئك القتلى أو شهود عيان أن القوات الأمنية قامت بتصفيتهم بعد اعتقالهم وتعريضهم للاختفاء القسري، وفي ظل امتهان وزارة الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى استقصاء وتحري محايد للوقوف على حقيقة ما حدث، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبه لمرتكبها.

تنفيذ أحكام إعدام مسيسة بحق معتقل

تم تنفيذ حكم الإعدام بحق عادل محمد إبراهيم الشهير بعادل حبارة (41 عاماً) في قضية مدنية بتاريخ 15 ديسمبر\كانون الأول 2016، حيث أيدت محكمة النقض، حكم الإعدام الصادر ضد حبارة بتاريخ 10 ديسمبر\كانون الأول 2016 في القضية المعروفة إعلاميًا بـ «مذبحة رفح الثانية»، والمتهم فيها مع آخرين بالقتل العمد لـ 25 من جنود الأمن المركزي في أغسطس\آب 2013، ليصبح حكمًا نهائيًا، كما قامت محكمة النقض بتأييد حكمًا ثانيًا بإعدامه بتاريخ 12 ديسمبر\كانون الأول 2016.

وبنت المحكمة حكمها على أدلة هزيلة وباطلة قانونا وهي اعترافات أقر المتهم لاحقا أمام المحكمة أنها انتزعت منه تحت وطأة التعذيب، وعلى تحريات سرية مجهلة من أجهزة الأمن تحوي العديد من التناقضات والأمور غير المنطقية، ليرتفع عدد من تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم إلى ثمانية أشخاص منذ الثالث من يوليو/تموز2013.

الاعتقال التعسفي

وفقاً لعمليات رصد كمي لحالات الاعتقال على خلفية سياسية بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي خلال العام 2016 – 5083 شخصاً، حيث اعتقل 1483 شخصاً في الفترة من الأول من يناير\كانون الثاني وحتى نهاية مارس\آذار، بينما اعتقل 1617 شخصاً خلال الربع الثاني من العام أي في الفترة من 1 أبريل\نيسان وحتى 30 يونيو\حزيران، واعتقل 809 شخصاً في الربع الثالث أي منذ 1 يوليو\تموز وحتى 30 سبتمبر\أيلول، و1174 شخصاً خلال الربع الأخير من ذلك العام، ويذكر أن هذا العدد هو عدد من تعرضوا لعمليات اعتقال فعلا، ولا يشمل المطلوبين أمنيا الذين شملتهم محاضر اتهام أو أدينوا بأحكام قضائية دون أن يتعرضوا للاعتقال.

من بين أولئك المعتقلين بلغ عدد القصر الذين تعرضوا للاعتقال 206 قاصراً، بينما بلغ عدد النساء 103 امرأة، حيث تم اعتقال 101 قاصراً و1 امرأة خلال الربع الأول، و52 قاصراً و65 امرأة خلال الربع الثاني، و19 قاصراً و7 نساء خلال الربع الثالث، بينما اعتقل 34 قاصراً و15 امرأة خلال الربع الأخير.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية فقد قامت مئات الأسر بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات، وبلغ عدد المختفين قسريا خلال فترة رصد التقرير وفقا للشكاوى التي تلقتها المنظمة بهذا الصدد 1253 شخصاً على الأقل أي ما يقارب 24.7 % من إجمالي عدد المعتقلين، منهم 485 شخصاً خلال الربع الأول، و190 شخصاً خلال الربع الثاني، و316 شخصاً خلال الربع الثالث، و262 شخصاً خلا الربع الأخير.

كما أكدت شهادات محامو بعض المعتقلين تعرض موكليهم للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف بتهم لم يقوموا بارتكابها، وأكدوا استمرار تجاهل النيابة العامة أثناء التحقيقات شكاوى المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب ورفض وكلاء النيابة عرض أولئك المتهمين على الطب الشرعي لإثبات التعذيب، ورفضها كذلك فتح أي تحقيق في تلك الجرائم.

وفيما يلي رسم بياني يوضح توزيع تلك الأعداد على مدار العام 2016:

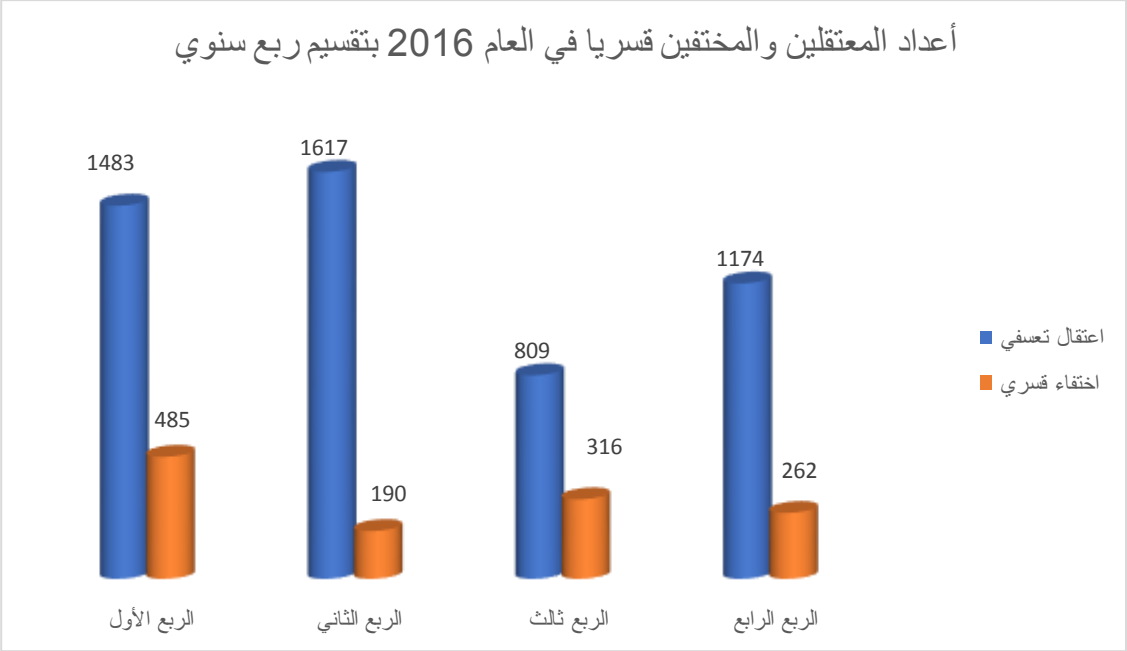

إهدار الحق في المحاكمة العادلة

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات خلال عام 2016، تبين صدور أحكاما قضائية في 659 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 573 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 86 قضية عسكرية.

وبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 8560 شخصاً، منهم 115 قاصر، وقد تم تبرئة 1984 من هؤلاء المحكومين، أي 28.2% من إجمالي عددهم الكلي، بينما حُكم على 6576 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 71.8%.

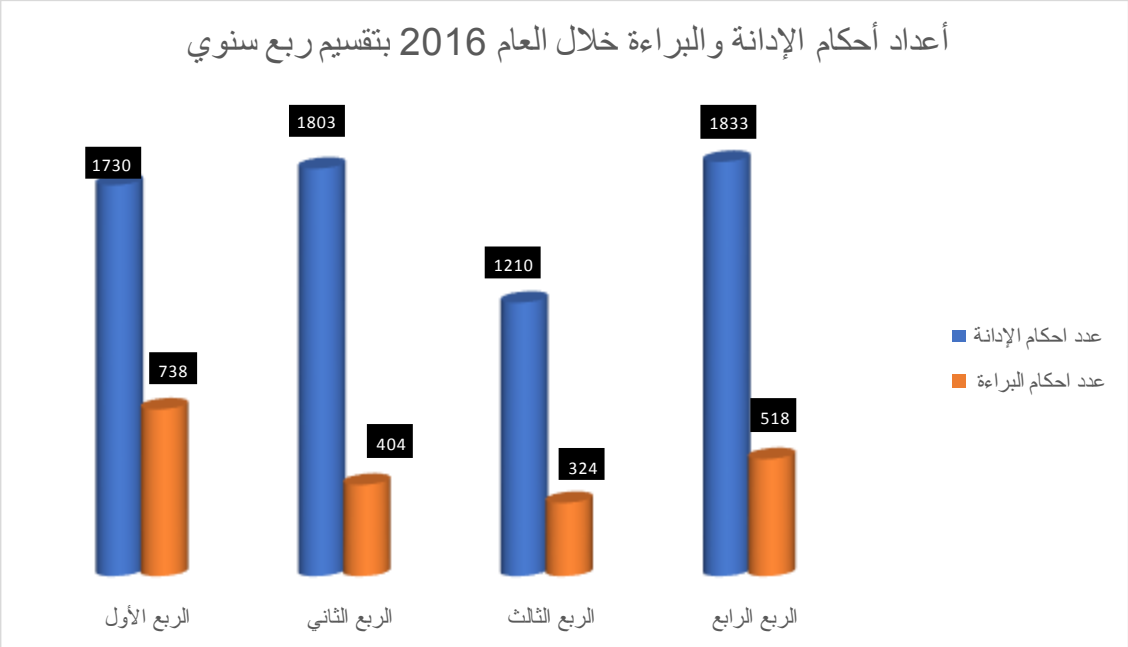

وتقسمت أحكام الإدانة كالآتي:

تم الحكم بالسجن المؤبد على 2002 شخصاً، وحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 2060 شخصاً، وحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 1405، وحكم بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات على 927 شخصاً، بينما تم الحكم بالغرامة المالية بمبالغ تراوحت بين ألف جنيهاً و100 ألف جنيهاً على 131 شخصاً، وحكم على 15 شخصاً بأحكام أخرى، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 36 شخصاً، وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح النسب المئوية لأحكام الإدانة التي صدرت خلال العام 2016:

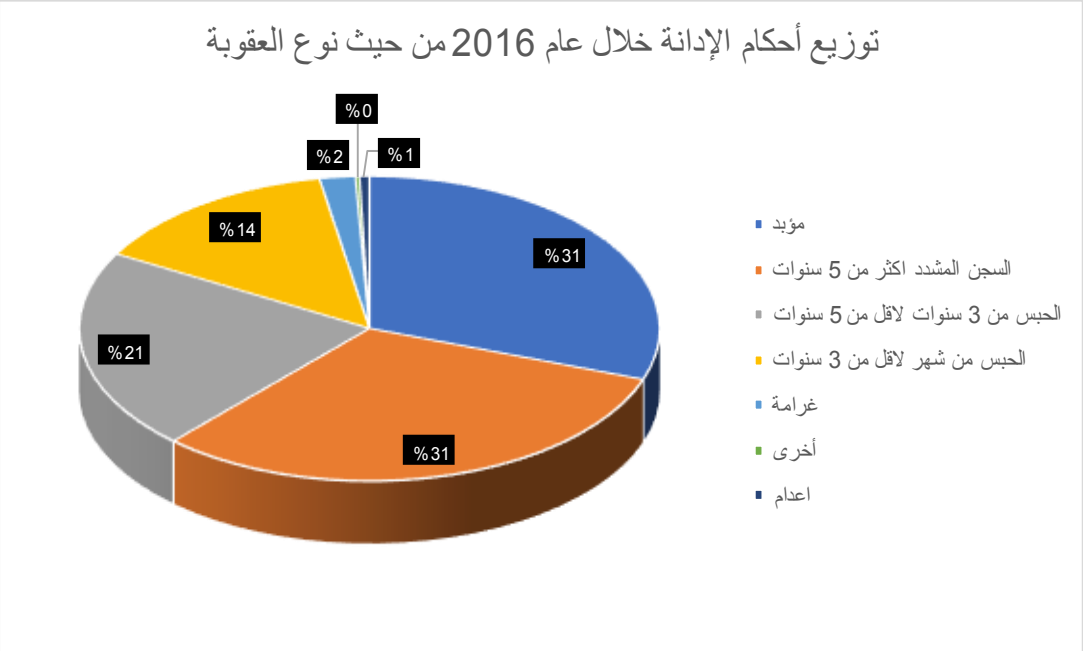

آثار العمليات الأمنية في سيناء

وفق لعملية رصد كمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد منذ بداية العام 2016 وحتى نهايته، ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 1103، منهم 1005 شخصا قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية والبالغ عددهم 98 قتلوا بصورة عشوائية.

وبلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا في مواجهات أمنية خلال الربع الأول 242 شخصاً، بينما قتل 21 شخصاً بصورة عشوائية، وفي الربع الثاني قتل 247 شخصاً في مواجهات أمنية، و40 شخصاً بصورة عشوائية، بينما قتل 334 شخصاً فقط خلال الربع الثالث وسقطوا جميعهم خلال المواجهات الأمنية، بينما قتل 182 شخصاً في الربع الرابع نتيجة المواجهات الأمنية، و37 مواطناً قتلوا بصورة عشوائية.

وفيما يلي جدولاً يبين توزيع تلك الأعداد:

	القتلى بحسب الرواية الرسمية المصرية							
	مواجهات أمنية				مواطنون بصورة عشوائية			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
	242	247	334	182	21	40	0	37
الإجمالي	1005				98			
	1103							

e-mail:info@aohr.org.uk

أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 1616 شخصاً، منهم 298 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما اعتقل 1318 شخصاً بدعوى الاشتباه.

ففي الربع الأول تم اعتقال 88 شخصاً مطلوب أمنياً و508 مشتبه به، وفي الربع الثاني فقد تم اعتقال 93 مطلوب أمنياً و259 من المشتبه بهم، بينما اعتقل 95 مطلوب أمنياً خلال الربع الثالث، بالإضافة إلى 475 شخصاً مشتبهاً به، بينما اعتقل 22 مطلوب أمنياً و76 مشتبه به خلال الربع الرابع.

	المعتقلين بحسب الرواية الرسمية							
	مطلوبون أمنياً				مشتبه بهم			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
	88	93	95	22	508	259	475	76
الإجمالي	298				1318			
1616								

e-mail:info@aohr.org.uk

لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 150 دراجة بخارية و128 عربة خلال فترة رصد التقرير، ويوضح الجدول التالي توزيع أعداد تلك العربات والدراجات البخارية على مدار السنة:

	الممتلكات الخاصة وفقا للتصريحات الرسمية							
	دراجات بخارية				عربات			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الإجمالي	53	10	19	68	48	25	18	37
	150				128			

تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات المنازل والعشش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد المنازل التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 66 منزلاً، بينما تم الإعلان عن حرق وتدمير 365 عشة، **والجدول التالي يوضح توزيع أعداد تلك المنازل والعشش على مدار السنة بتقسيم ربع سنوي:**

	الممتلكات الخاصة							
	منازل				عشش			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الإجمالي	0	66	0	0	0	240	57	68
	66				365			

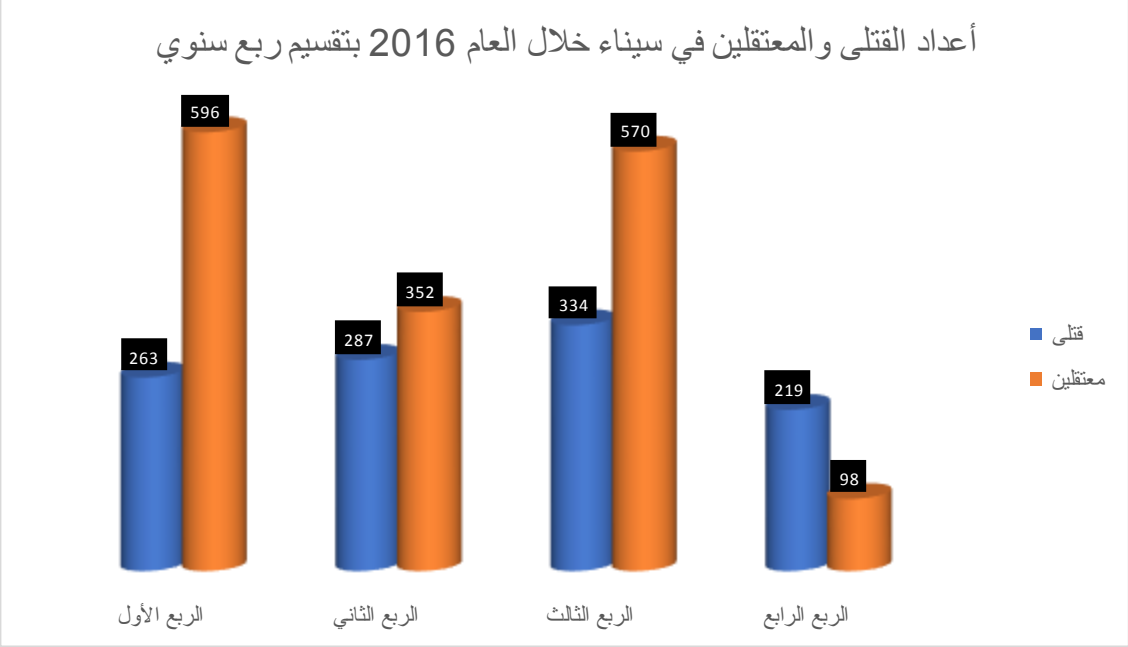

البلاغات المقدمة للسلطات المصرية حول

انتهاكات حقوق الإنسان

قامت المنظمة خلال العام 2016 بإرسال أكثر من 400 بلاغاً لجهات رسمية في مصر حول حالات تعرضت لانتهاكات من قبل الجهات الأمنية في مصر، حيث قامت المنظمة بإرسال تلك البلاغات إلى قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، ومكتب رئاسة الجمهورية، ومكتب رئيس الوزراء، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، وطالبتهم فيها بفتح تحقيقات نزيهة وشفافة حول تعرض عشرات المعتقلين لانتهاكات داخل السجون والأقسام وأماكن التوقيف وإحالة المسؤولين عنها للمساءلة القانونية، كما قامت المنظمة بمراسلة لجنة حقوق الانسان بالبرلمان المصري واللجنة المشكلة من قبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للنظر في طلبات العفو عن المحتجزين لدى السلطات، حيث راسلتهم بقائمة ضمت بيانات 91 محتجزاً في حالة صحية متأخرة ويشكل استمرار احتجازهم خطورة على حياتهم، إلا أن استجابة السلطات لكافة هذه البلاغات كانت هزيلة للغاية حيث لم يتم فتح تحقيقا واحداً في أي من هذه البلاغات، مما يعطي إشارة واضحة على أن هذه الانتهاكات المنتشرة ليست مجرد ممارسات فردية من قبل أفراد بعينهم داخل الأجهزة الأمنية بل نتيجة إرادة كاملة من السلطات المصرية في ظل تواطؤ كامل من الجهات القضائية والنيابة العامة.

واشتملت أغلب هذه البلاغات على أوراق ومستندات رسمية تفيد تعرض المبلغ عنه من المعتقلين إلى الانتهاكات المذكورة في نص البلاغ، وكانت البلاغات المرسلة حول تعرض بعض الحالات للاختفاء القسري، وتعرض البعض الآخر للتعذيب داخل مقار الاحتجاز، وأرفق ببعض البلاغات أسماء بعض من قاموا بالتعذيب من أفراد الأمن وفقا لشهادات الأسر والمحامين.

الخلاصة والتوصيات

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير في العام 2016 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.

- عمليات القتل التي تنتهجها السلطات المصرية سواء بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو جراء الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بلغت من الاستمرارية والانتشار ما يرسخ الاتهامات الموجهة للسلطات المصرية أن تلك الانتهاكات هي نتاج إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة واللذان يوفران مناخا آمنا لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.

- التوسع في عمليات الاعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الاحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكدس الذي تعاني منه مقار الاحتجاز المصرية، بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين، يضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء.

- ماكينة المحاكمات الجماعية المدنية والعسكرية مازالت مستمرة في مصر في ظل تسييس كامل للسلطة القضائية التي تنظر القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات، ومازالت تك السلطات ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق المئات تصل إلى الإعدام وتنفيذ بعض تلك الأحكام بالفعل دون أي تقدم يُذكر في ملف العدالة في مصر.

- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها المواطنون المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تمامًا من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للانتصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في

ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب المزيد من الجرائم.

- المجتمع الدولي مدعو للتحلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية أمام هذا الكم المفزع من الإنتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، فالتعامي الدولي عن تلك الجرائم يجعل كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان دون أدنى قيمة في ظل تجاهلها من قبل الدول الأعضاء مقابل مصالح سياسية رخيصة.

e-mail:info@aohr.org.uk